



الجلسة الإستشارية للإعلاميين و الكتاب و الفنانين، وإعضاء اللجنة التأسيسية للدستور حول قضايا الطفولة و الأمومة في مشروع دستور مصر القادم

تشرع مصر حالياً في إعداد دستور جديد للبلاد في أعقاب نجاح ثورة الخامس والعشرين من يناير ٢٠١١، يُعلق عليه الشعب الكثير من الآمال والطموحات في أن يكون دستوراً ديمقراطياً، يرفع حقوق وحرية المصريين كافة دون تمييز بسبب الجنس أو الدين أو الوضع الاجتماعي أو الأسري أو الانتماء الجغرافي وغير ذلك من الأسباب. واستكمالاً للجهود المبذولة في مجال الطفولة والأمومة، وإيماناً بأن مستقبل أي شعب يبدأ من الطفل لذا يجب أن يكون هناك إطار دستوري ملزم للمجتمع يقوم برعاية كافة قضايا الطفولة والأمومة.

وهنا يأتي دور المجلس القومي للطفولة والأمومة في النقاش الدائر حول مشروع الدستور المصري لتقديم التوصيات المقترحة الخاصة بالطفولة والأمومة لتضمينها في مواد الدستور من خلال ورقة بحثية قامت بها وحدة السياسات والتخطيط بالمجلس تمت فيها مراجعة الوضع الدستوري للطفولة والأمومة في مصر والبلدان العربية.

وجاءت الورقة في أربعة أجزاء: تناولت في جزئها الأول مراجعة للوضع الدستوري للطفولة والأمومة في دساتير مصر السابقة (١٩٢٣، ١٩٣٠، ١٩٥٤، مشروع دستور ١٩٥٦، ١٩٦٤، ١٩٧١ وتعديلاته)، والإعلان الدستوري لعام ٢٠١١. وفي الجزء الثاني تتعرض الورقة لمراجعة الوضع الدستوري للطفولة والأمومة في دساتير بعض البلدان التي تم اختيارها بناء على عدد من المعايير منها تشابه الأوضاع مع مصر سواء من حيث عدد السكان أو تبنى استراتيجيات للطفولة والأمومة وإتباع سياسات حققت كثير من النجاحات في مجال رعاية وحماية حقوق الأطفال والأمهات، وفي الجزء الثالث تم تحليل دساتير بعض الدول الإسلامية والعربية، وفي الجزء الرابع تقديم جملة من التوصيات تتعلق بالموضوعات الخاصة بالطفولة والأمومة المقترحة لتضمينها في مشروع الدستور في مصر.

وفي سياق متصل ومن أجل الوصول إلى توصيات تلمس احتياجات الأطفال بشكل مباشر تأتي الجلسة التشاورية للإعلاميين و الكتاب و الفنانين وإعضاء اللجنة التأسيسية لعرض مخرجات الورقة و للتعرف علي مقترحاتهم بهدف كسب تأييدهم، و تضمين ما جاءت به الجلسة من توصيات في مشروع دستور مصر القادم.